

شرح «كشف الشبهات»

الدرس الثامن

لفضيلة الشَّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
حفظه الله تعالى

النُّسخة الإلكترونية (٢)

الشيخ لم يراجع التفريع

أخي الطالب إرسالك للأخطاء التي تتخلل التفريع يسهّل إخراج نسخة مصححة

atafreegh@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس الثامن

[الجواب المجمل]

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلَامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا، فَتَقُولُ:

جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ.

أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ».

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] وَإِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ.

أَوْ ذَكَرَ كَلَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَجَاوِبُهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ [لَنَا فِي كِتَابِهِ] أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتْرَكُونَ الْمُحْكَمَ وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ. وَمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْرُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٧]، هَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيْنَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ.

وَمَا ذَكَرْتَهُ لِي أَيُّهَا الْمُشْرِكُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَتَنَاقُضُ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُخَالِفُ كَلَامَ اللَّهِ ﷻ.

وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا تَسْتَهْوِنُهُ؛ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا دُوحًا عَظِيمًا﴾ [فصلت: ٢٥].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

اللَّهُمَّ علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما وعملا وتقى وخشية يا أرحم الراحمين.

أما بعد.. فمن هذه الجملة من هذه الرسالة العظيمة «كشف الشبهات» يبتدئ الكلام على الشبهات

وعلى إبطالها، وما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى قبل ذلك مقدمات غاية في الأهمية وهي المحكمات التي يحتاج الموحد إلى أن يرجع إليها في حجاجه مع أهل الباطل وأهل الظلم والطغيان.

قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ هنا: **(وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلَامِ اخْتِجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا، فَتَقُولُ:**

جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ.) كل شبهة في كلام المشركين أدلوا بها فإن جوابها في القرآن، إما عن طريق الجواب المجمل وإما عن طريق التفصيل، لقول الله جل وعلا: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان]، فالله جل وعلا أبطل حجج المشركين بالإجمال وبالتفصيل.

وقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هنا **(جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ.)**

كلمة **(مُجْمَلٍ)** تارة يقابل بها المبيّن، وتارة يقابل بها المفصّل، ومعناها إذا قوبل بها المبيّن يختلف عن معناها إذا قوبل بها المفصّل:

❖ والأول هو الذي يبيحه الأصوليون حين يجعلون في مباحثهم في الركن الثالث من أركان أصول الفقه^(١) - وهو البحث في الاستدلال - المجمل ويقابلون به المبيّن.

المجمل الذي يقابل به المبيّن اختلفت عباراتهم في تعريفه؛ ولكن حاصلها يرجع إلى:

• أن المجمل ما لم تتضح دلالاته.

• أو كما قال بعضهم: ما احتمل شيئين ولا مرجح.

• أو كما قال بعضهم: ما لم يكن متحد المعنى، ولم يكن ثم ما يبين ذلك المعنى فيه.

فإذن المجمل الذي يقابل بالمبيّن هذا يبحث فيه من جهة دلالة الألفاظ ومن جهة الاستدلال، فيقال هذا مجمل وهذا مبيّن.

ومعلوم أن النصوص إذا جاء فيها شيء مجمل فلا بد من البحث عما يبيّنه حتى يتم الاستدلال؛ لأن الاستدلال بالمجمل لا يصح؛ لأنه محتمل لأشياء ولا مرجح لأحد الاحتمالات من اللفظ أو من التركيب، وإنما لا بد من البحث؛ البحث عن البيان في أدلة أخرى.

❖ وأما في مقام البرهان وعند أهل الحجاج والاستدلال فإنهم يستخدمون لفظة المجمل المقابل لها المفصّل، وهو الذي عناه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في هذا المقام حيث قال: **(مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ)**، والمجمل هنا هو المجمل في باب الحجاج وباب الاستدلال وإقامة البرهان، وذلك أن البراهين في إقامتها تنقسم إلى براهين مجملة وبراهين مفصّلة.

(١) انظر أركان أصول الفقه الأربعة في محاضرة «الفقهاء ومتطلبات العصر» للشيخ صالح آل الشيخ.

ويُقصد بالإجمال البرهان العام الذي يمكن أن ترجع أفرادا كثيرة إليه من جهة الاحتجاج، فيصلح حجة لأشياء كثيرة دون تحديد.

وأما المفصل المقابل بالمجمل هذا فإنه الرد الذي يقابل به كل شبهة على حدا، وتكون الشبهة لها رد بالتفصيل عليها. وقد يكون هناك في الرد المفصل ما يشترك فيه بين رد ورد، وهذا يأتي إن شاء الله تعالى. فتحصل لك أن قول الإمام رحمه الله تعالى: **(جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ)** أن: **المجمل**: هو الجواب العام، والاستدلال العام، والبرهان العام، الذي يصلح لكل حجة يوردها المورد؛ يوردها المجادل.

والمفصل: هو البرهان والدليل لإبطال كل شبهة على حدة ذلك على وجه التفصيل. فإذا نحن هنا الإجمال غير الإجمال المعروف في أصول الفقه، الإجمال هنا واضح بخلاف المجمل في أصول الفقه فإنه ما لم تتضح دلالاته. فإذا نحن قول الشيخ رحمه الله: **(أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ)** يعني أما الجواب الذي فيه البرهان والدليل العام والشامل لردّ أفراد كثيرة من شبه أهل الباطل - بل لرد كل شبهة يوردها المبطلون - قال: **(فَهُوَ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا)** وهذا واضح فإن النبي ﷺ أحال على هذا الجواب المجمل وأحال على هذا الأمر العام في قوله عليه الصلاة والسلام في بيان آية آل عمران **« إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاخَذَرُوهُمْ »** وهذا إحالة إلى تحذير عام من كل صاحب شبهة، وهذه يحتاجها كل مسلم كل موحد؛ لأن درجات العلم تختلف حتى بعض أهل العلم قد يخفى عليه جواب بعض الإشكالات؛ لكن إن كان من الراسخين في العلم ومن الموفقين آمن بما اشتبه وأحال الجواب على المحكمات، ولا يلزم من ذلك أن تكون كل شبهة مردودة عند كل عالم - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى -؛ لكن المحكمات - الأمر المجمل العام - هذا تستفيده في كل موقف من المواقف التي يجادلك من يخالف طريقة أهل التوحيد طريقة أهل السنة والجماعة طريقة السلف الصالح، فالاستمساك بهذا الجواب المجمل هذا غاية في الأهمية؛ لأنه قد لا يستحضر طالب العلم أو يستحضر الموحد جواب كل شبهة على تفصيلها، فإذا تمكّن من هذا الجواب المجمل فإنه يتمكن من رد كل شبهة أوردتها المبطلون.

وتفصيل هذا الاستدلال المجمل برّد كلام أهل الباطل في التوحيد وبه تنكشف شبههم جميعا قال فيه: **(وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكِّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران])** هذه الآية فيها بيان من الحق جل وعلا أن هذا

القرآن أنزل على النبي ﷺ وهو قسمان: منه محكم، ومنه متشابه.

والمتشابه والمحكم راجعان إلى دلالة الألفاظ وراجعان إلى المعنى، لا إلى المراد به.

فالمُحَكَّم اختلفت أقوال العلماء في تعريفه، ما هو المحكم وما هو المتشابه؟

فقال بعضهم: إنَّ المحكم هو ما استبان معناه واتضحت دلالاته، فلا لَبَسَ فيه متضح لكل أحد، لا لَبَسَ فيه ولا إشكال، والمتشابه ما يشبه معناه المراد به فلا يتَّضح.

فإذن رجع على هذا التعريف المحكم إلى المتضح البين، والمتشابه إلى ما يحتاج إلى اجتهاد ونظر لا يتضح معناه.

ومن الأقوال في ذلك ما رواه علي بن أبي طلحة في صحيفته المعروفة في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: المحكم هو ناسخه وأمره ونهيه وحلاله وحرامه. فأرجع ابن عباس المحكم إلى ما يكون من جهة العمل، وأما الأخبار فإنها لا يعلم تأويلها إلا الله جل جلاله؛ لأنَّ حقيقتها غير معلومة -يعني في الأمور الغيبية- كما سيأتي.

وقال آخرون من أهل العلم: المحكم راجع إلى ما لا تعدد في دلالاته، والمتشابه إلى ما تعدد الدلالات فيه.

والأقوال في هذا كثيرة معروفة في كتب الأصوليين.

ومن الباطل فيها ما يجعل المحكم ما رجع إلى أمور الفقه -الأحكام- والمتشابه ما يرجع إلى أمور العقيدة؛ لأنَّ هذا معناه أن الله جل جلاله لم يبين لنا بياناً محكماً شيئاً من أمور العقيدة، وهذا باطل.

ومن الباطل فيه ما يقال: إن من المتشابه أو المتشابه منه آيات الصفات ومنه الحروف المقطعة في أول السور، وهذا أيضاً من الأقوال الباطلة فيه، وليس هذا محل بسط الكلام في المحكم والمتشابه.

لكن المقصود من ذلك أن الراجح عند أهل العلم أن:

المحكم: هو ما تبينت دلالاته واتضحت.

والمتشابه: هو ما يحتاج في بيان دلالاته إلى اجتهاد ونظر.

والقرآن جعله الله جل وعلا محكماً كله، وجعله جل وعلا متشابهاً كله في آيات آخر.

قال جل وعلا في بيان أن القرآن جميعه محكم ﴿كَتَبْنَا أَحْكَمَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلْنَا مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ

﴿١﴾ [هود]، فالقرآن على هذا كله محكم، بمعنى أنه لا تفاوت فيه ولا اختلاف، مُتَقَنَّ لا تفاوت فيه ولا اختلاف لا من جهة الأخبار ولا من جهة الإنشاءات، فهو جل وعلا أحكمه لا اختلاف فيه كما قال

جل وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ﴿٨٢﴾ [النساء].

والقرآن أيضاً متشابه كله كما قال جل وعلا: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]،

فالقرآن متشابه لأنه بعضه يشبه بعضا آيات في التوحيد وآيات في التوحيد، وآيات في وصف أحد الرسل وبيان حاله مع قومه وآيات كذلك، آيات في الجنة والجنة، والنار والنار، والآخرة والآخرة، كذلك في صفات الله وصفات الله وهكذا فبعضه يشبه بعضا، في الأمر والنهي وفي الأمر والنهي، في الحلال والحرام في الحلال والحرام وهكذا.

وهذان القسمان غير القسم الذي في هذه الآية، هذه الآية فيها تقسيم ثالث للقرآن، وهو أن القرآن منه محكم ومنه متشابه، والمحكم ما اتضحت دلالاته وبانت، والمتشابه ما يحتاج في بيان دلالاته إلى اجتهد أهل العلم فيه أو إلى رده للمحكم، ومن الاجتهاد أن يرد إلى المحكم، فالمتشابه من القرآن ما لم تتضح دلالاته في نفسه، يشبهه على الناظر فيه، وذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]؛ يعني لا ندرى المراد أي واحدة من هذه البقر ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ فلا ندرى أي واحدة من البقر أردت بالأمر، وهذا هو المراد هنا في قوله: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَةٌ﴾ يعني يشبه بعضها من حيث الدلالة والأمر فلا بد من إرجاعها إلى المحكم.

إذا كان كذلك فالمحكمات التمسك بها هو الأصل الأصيل في رد الشبه، وهذه الآيات المحكمات أنواع؛ الآيات المحكمات في رد شبه أهل الباطل في التوحيد جميعا.

النوع الأول: الآيات التي فيها بيان أن الكفار مُقَرَّرُونَ بتوحيد الربوبية، وأنه لا إشكال عندهم في ذلك، هذا نوع.

والنوع الثاني: من الآيات أن الكفار ما أردوا عبادة ما عبدوا إلا لأجل التقرب إلى الله جل جلاله، بالزلفى والشفاعة، إلى آخر الآيات في ذلك.

والنوع الثالث: من الآيات المحكمات في هذا الباب الواضحة أن الأموات التي عُبِدَت لا تملك شيئا وأنها يوم القيامة تتبرأ ممن عبدها.

والنوع الرابع: من الأدلة المحكمة في هذا الباب في رد حجج المشركين، الآيات التي فيها بيان أن الله جل جلاله لم يتخذ ولدا ولم يتخذ شريكا ولم يتخذ وليا ولم يتخذ شفيعا، كآية سورة سبأ، وآية سورة الإسراء، وآية الفرقان، وأشباه ذلك.

والنوع الخامس: من هذه الأنواع المحكمة أن معبودات المشركين في القرآن مختلفة:

فمنهم من عبد الأصنام.

ومنهم من عبد الأوثان، والصنم ما كان على هيئة صورة مصورة منحوتة، والوثن ما لم يكن على هيئة صورة؛ شجر قبر كوكب إلى آخره.

ومنهم من عبد الملائكة.

ومنهم من عبد الأولياء.

ومنهم من عبد الجن.

ومنهم من عبد الشجر والحجر إلى آخره.

فهذه التصانيف في الآيات لمعبودات المشركين، هذه تنزل عليها كل حالة من حالات أهل الشرك في هذا الزمن وفي ما قبله وما بعده.

فهذه آيات محكمات أصول في باب توحيد العبادة؛ هذه الأنواع.

لهذا ترى أن شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ يكثر من تنويع هذه الأدلة؛ لأنها حجة في هذا الباب محكمة، لا يستطيع أحد أن ينقضها ولا أن يردّها.

قال جل وعلا: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾، معنى ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي هُنَّ الأصل الذي يُرجع إليه في الكتاب فالمحكمات البينات الواضحات، وما من آية مشتبهة في القرآن إلا ويمكن إرجاعها إلى محكم فيه، فمعنى ﴿أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يعني هُنَّ أصل الكتاب الذي يرجع إليه؛ لأن الأم هي أصل الولد، وأم الكتاب الأصل الذي يرجع إليه الكتاب في آية وذلك أنها مشتملة على معاني الكتاب، ومن هذا كانت الفاتحة أم القرآن؛ لأن جميع آيات القرآن راجعة على آيات الفاتحة إما بظهور أو بشيء من البيان.

قال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ فهنا بين أن القرآن منه كذا ومنه كذا، منه محكم ومنه متشابه - متشابه لم تتضح دلالته - وهذا المتشابه قد يكون في الأخبار، وقد يكون في الأمر والنهي، قد يكون في الأخبار وقد يكون في الإنشاءات، فلا يُحد المتشابه لقسم الإنشاء دون الأخبار أو بقسم الأخبار دون الإنشاء؛ بل التشابه وقع في قسمي الكلام - الأخبار والإنشاءات -، ومعنى الأخبار يعني التي يكون أمثالها بالتصديق، والإنشاءات معناه التي يكون أمثالها بالعمل.

قال هنا في بيان موقف الذين زاغوا قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾، وهنا تلحظ أن قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فيه إثبات أن القلوب زاغت قبل النظر في القرآن، فهم زاغوا قبل، ثم بعد ذلك تلمسوا الدليل على زيغهم، قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ فزاغت قلوبهم ثم اتبعوا ما تشابه منه، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ يستدلون بما تشابه بما لم يتضح معناه أو بما يحتمل أو بما لو رُدَّ إلى المحكم لبان، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ يعني يتبعونه ويتبعونه ويجمعونه لأجل الاستدلال به، ويتركون المحكم.

وهذا مثل ما حصل من النصاري أنهم نظروا في القرآن فزعموا أن رسالة محمد ﷺ خاصة بالعرب لقول الله جل وعلا: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وأيضا في قول الله جل وعلا: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾

الْأَقْرَبِ ﴿٢١٤﴾ [الشعراء]، فاحتجوا بآيات على خصوص بعثة محمد ﷺ للعرب.

وهذا احتجاج بالمتشابه واتباع له؛ لأن في قلوبهم زيغاً، فوجود الزيغ في القلوب، وهو عدم رد الكتاب، وعدم اتباع محمد عليه الصلاة والسلام، فتلمسوا وتتبعوا الدليل.

كذلك كما هو ظاهر في هذه الأمة الفرق الضالة من الخوارج والمرجئة والقدرية والمعتزلة وأشباه هذه الفرق، فإن كل فرقة احتجت بالمتشابه وتركت المحكم.

فأخذت بعض الآيات الخوارج على بدعتهم في تكفير صاحب الكبيرة استدلوها بقول الله جل وعلا ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، فقالوا: هذا يدل على أن فاعل الكبيرة كافر لأنه حكم عليه بأنه خالد في النار.

واحتجت المرجئة مثلاً على بدعتهم بآيات، واحتجت القدرية على بدعتهم بآيات، والجبرية على بدعتهم بآيات.

إذن القرآن فيه احتجاج لكل صاحب زيغ، حتى في هذا العصر أتت طائفة وقالوا: الصلوات في القرآن ثلاث؛ لأن الله جل وعلا لم يذكر في القرآن خمس صلوات فلا نصلي إلا ثلاثاً.

وهنا قال عدد من أهل العلم المفسرين وغيرهم: إن الحكمة من وجود المتشابه في القرآن الابتلاء؛ لأنه لو كان القرآن واضحاً صار الزائغ عنه معاند فقط؛ لأنه واضح فلم يزيغ إلا المعاند، والله جل وعلا بحكمته جعل القرآن منه محكم ومنه متشابه لم تتضح دلالاته؛ ليتبلى الناس كيف يعملون، هل يسلمون أم هوأهم مستدلين بالمتشابه أم يتخلصون من الهوى، فيرجعون المتشابه إلى المحكم، ويرجعون ذلك إلى الراسخين في العلم وإلى أهل العلم الذين يفهمون المتشابه ويفهمون المحكمات.

فإذن الحكمة من وجود المتشابه في القرآن الابتلاء، والله جل وعلا ابتلى الناس بالحياة ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١) وابتلاهم بالرسول عليه الصلاة والسلام هل يؤمنون به أم لا يؤمنون «إنما بعثتك لأبتيك وأبتي بك» كما في «صحيح مسلم»، وكذلك ابتلى الله جل وعلا الناس بالقرآن بجعل بعض القرآن متشابهاً؛ هل يرجعون للمحكم ويسلمون لأهل العلم أم أنهم يخوضون في المتشابه فيقعون في الفتنة.

لهذا قال أهل العلم بالتفسير معنى قوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا شُبِّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ يعني ابتغاء فتنة أتباعهم كما نص عليه ابن كثير في تفسيره، فهم اتبعوا ما تشابه منه لأجل أن يضلوا ويفتنوا الأتباع معهم.

فهم إذن تقررت عندهم أشياء ثم نظروا ولم يسلموا لأهل العلم الانقياد الراسخين في العلم، فلم يرجع الخوارج للصحابة ولم يرجع القدرية للصحابة، وهكذا في أشياء كثيرة، ولم يرجع المعتزلة لأئمة

(١) سورة هود: ٧. الملوك: ٢.

السنة، ولم يرجع الأشاعرة إلى أئمة أهل الحديث والسلف قبلهم فيما اختلف فيه، فاتبعوا ما تشابه منه وتركوا المحكمات ابتغاء الفتنة؛ يعني لأجل أن يحصل لهم اتباع الأتباع.

وقوله: ﴿أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ نفهم منه أن من أضلّ بشبهة فهو مبتغ للفتنة، سواء قال: أنا لم أُرِدْ الإضلال أو قال أنا أردته؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ وإذا نظرت إلى قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاخَذَرُوهُمْ» ما يبين أنهم لم يبتغوا الفتنة في الناس قصداً في الإضلال فيعلمون أنهم على باطل فيضلون الناس، هذا غير مراد، وإنما ابتغوا الفتنة كحالة لهم فهم حين اتبعوا ما تشابه منه فقد ابتغوا الفتنة في حالتهم، فحالهم حين اتبعوا المتشابه وتركوا المحكم أنهم يبتغون الفتنة، فنزلوا منزلة القاصد لذلك؛ لأنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه، فلما أنهم لم يتخلصوا من الزيغ مع وضوح الهدى ووضوح طريقه ولم يتبعوا المحكم وإنما اتبعوا المتشابه فالحال أنهم بطريقتهم هذه ابتغوا الفتنة لهم ولأتباعهم، فكأنهم قصدوا ذلك قصداً وإن كانوا يقولون: إنما أردنا الخير، فالخوارج كانوا أشد الناس عبادة؛ أشد من الصحابة عبادة، يحقر أحد الصحابة عبادته مع عبادتهم وصلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، فلا يُظن بهم أنهم اتبعوا المتشابه من القرآن قصداً في مخالفة القرآن وقصداً في الإضلال، وإنما حصل منهم الضلال لشئين: أولاً: أنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه.

ثانياً: أنهم لم يرجعوا في بيان المتشابه على الراسخين في العلم في زمانهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم.

قال جل وعلا: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ والتأويل هنا الذي ابتغوه أن ينزلوا المتشابه على ما أرادوا؛ يعني وابتغاء تفسيره، والذي يجب أنه إذا عرض المتشابه فإنه يُرجع في تفسيره إلى المحكم ويرجع إلى تفسيره إلى أهل العلم، أما من عرض له المتشابه فدخل في تأويله بجهله وبهواه وبما عنده فلا شك أنه سيقع في الزيغ والضلال؛ لأنه ليس متأهلاً لرد المتشابه إلى المحكم في كل مسألة أو إلى بيان معنى المتشابه. والتأويل في القرآن أتى على معنيين:

المعنى الأول للتأويل: ما تؤول إليه حقيقة الشيء، ما تؤول إليه حقيقة الآيات، والآيات على قسمين: منها آيات أخبار ومنها آيات إنشاء، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الإنشاء يعني في الأمر والنهي.

فالأخبار تأويلها ما تؤول إليها حقيقتها، فإذا كانت الأخبار غيبات عن الله جل وعلا، فتأويل الخبر حقيقته وكنهه الذي عليه الله جل وعلا، وتأويل الخبر الذي هو وصف مثلاً للجنة تأويله ببيان حقيقة الجنة ما هي، هذا معنى للتأويل، ومنه قوله جل وعلا في سورة الأعراف ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي

تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ ﴿[الأعراف: ٥٣] الآية؛ هل ينظرون إلا ما تؤول إليه حقيقة الأخبار التي أخبر الله جل وعلا بها، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ يعني ما تؤول إليه حقيقة الأخبار، رأوا الجنة ورأوا النار وحصل يوم البعث ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ﴾ إلى آخر الآيات، هذا هو النوع الأول من التأويل في القرآن.

الثاني: التأويل بمعنى التفسير: وهذا في قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤] ومنه أيضا في هذا قوله جل وعلا: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٤٥]، وأشبه ذلك، فالتأويل هنا بمعنى التفسير، تأويل الأحلام بمعنى تفسير الأحلام، فالتأويل بمعنى التفسير هذا في القرآن، وهذا هو الذي اعتمده ابن جرير الطبري كما ترى في «تفسيره» حيث يقول: قال أهل التأويل، وبنحو الذي قلنا في هذه الآية قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك، (قال أهل التأويل) يعني قال أهل التفسير.

وهناك معنى ثالث للتأويل ليس في القرآن ولا في السنة وإنما هو اصطلاح حادث للأصوليين، وهذا ليس هو المراد هنا؛ لأن التأويل عندهم في مقابلة الظاهر، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى معنى آخر بقرينة، هذا معنى جديد اصطلاحى، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام كما هو معروف عند الأصوليين صحيح وضعيف وباطل.

هنا والمراد بـ ﴿وَأَبْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ في هذه الآية يحتمل المعنى الأول ويحتمل المعنى الثاني، ﴿وَأَبْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ يعني ابتغاء معرفة ما تؤول إليه أخباره وأوامره ونواهيه، أو ﴿وَأَبْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ بمعنى ابتغاء تفسيره، فيصح الأول ويصح الثاني.

وهنا نقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ اختلف السلف على الوقف هنا، هل الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؟ أو الوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾؟ فيكون معطوف على ما قبله، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على قولين للسلف، وسبب الخلاف أنه هناك قولين، هنا ما المراد بالتأويل؟

فمن نظر إلى أن التأويل هو العلم بما تؤول إليه حقيقة أخباره؛ حقيقة صفات الله جل وعلا، حقيقة الجنة، حقيقة الإخبار عن النار، حقيقة الإخبار عن الملائكة، فهذا لا شك أمر غيبي لا يعلمه أحد، فمن نظر إلى هذا قال: الوقف على لفظ الجلالة. فقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ يعني وما يعلم تأويل ما تؤول إليه حقائق أخباره إلا الله جل وعلا، وهذا المعنى صحيح فإن حقيقة الأخبار وما تؤول إليه ليس ثم أحد يعلمها إلا الله جل وعلا.

ومن نظر إلى أن التأويل المراد به ما تؤول إليه حقيقة الأمر حقيقة النهي، قال: الأوامر تأويلها

بامثالها بفعلها بعملها على وجه أحكام الشريعة، والنواهي تأويلها بالاجتناب لها والبعد عنها على أحكام الشريعة، وهذا من التأويل في الإنشاءات يعلمه الراسخون في العلم من جهة العلم والعمل جميعاً، لهذا قال بعضهم هنا: يقف على ﴿الْعِلْمِ﴾؛ لأن الراسخين في العلم يعلمون التأويل على ما ذكرنا يعني ما تؤول إليه حقائق الإنشاءات، ما تؤول إليه حقيقة الأمر: امثال الأمر على الوصف الشرعي، ما تؤول إليه حقيقة النهي: امثال النهي على الأمر الشرعي يعني الأمر بالكف.

وقال آخرون: الوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾، فالعلماء يعلمون كما قال ابن عباس: أنا ممن يعلمون تأويله. فيكون المعنى هنا في التأويل التفسير؛ لأن النبي ﷺ دعا لابن عباس فقال: «اللَّهُمَّ علمه التأويل»، قال: أنا ممن يعلمون تأويله. فيكون هنا معنى ﴿وَأَبْتَعَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ يعني وابتغاء تفسيره، فلا يعلم تفسيره الحق إلا الله جل جلاله وإلا الراسخون في العلم.....^(١) التفصيل هو الصحيح.

فإذن نقول: يحتمل أن يكون الوقف على لفظ الجلالة ويحتمل أن يكون على العلم، فمن وقف على لفظ الجلالة ورأى أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل فهو إنما يعني من أهل السنة ومن الصحابة؛ لأنه مروي عن السلف نوحاً عن الوقف هنا:

فمن رأى أن الوقف على لفظ الجلالة رأى أن التأويل هو ما تؤول إليه حقائق الأخبار فقط. ومن رأى أن الوقف على العلم قال: التأويل هو ما تؤول إليه حقائق الإنشاءات مثل ما قال ابن عباس: ناسخه وحلاله وحرامه وأمره ونهيه، أو التأويل هنا بمعنى التفسير.

ومن قال: إن المتشابه لا أحد يعلمه البتة إلا الله جل جلاله، فليس علم المتشابه إلى علم أحد من الخلق، فهذا غلط ولا يصح نسبته إلى أحد من أهل السنة، وهذا يعني أن المتشابه المطلق الذي لا يعلمه أحد هذا غير موجود في القرآن عند المحققين من أهل السنة والجماعة، فإن المتشابه الموجود في القرآن متشابه نسبي إضافي، فعندنا المتشابه هنا في هذه الآية قسمان: متشابه مطلق، ومتشابه نسبي.

فالمتشابه المطلق غير موجود البتة؛ بمعنى يشبهه معناه فلا يعلم له معنى أصلاً.

والثاني المتشابه النسبي الإضافي نقول اشتبه علي، اشتبه على العالم الفلاني المعنى، اشتبه على الإمام الكلام في هذه المسألة، اشتبه عليه تأويل الآية وأشبه ذلك، فهذا ممكن، فيكون متشابهاً إضافياً.

لكن لا يوجد آية في القرآن معناها - ما نقول تأويلها يعني ما تؤول حقائق الأخبار فيها؟ لا - إنما معناها، هذا لا يوجد آية في القرآن يشبهه معناها على جميع الراسخين في العلم من هذه الأمة، هذا القول ليس من أقوال أهل السنة والجماعة، وإنما هو من أقوال أهل البدع الذين ذهبوا مذهب التجهيل.

فإذن نقول: الصحيح أن الراسخين في العلم يعلمون؛ لكن يعلمون المتشابه الذي يمكنهم علمه،

(١) في الشريط مسح.

وهو ما كان في باب الإنشاءات أو كان باب التفسير تفسير المعنى، وهذا متعين لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] لو كان الراسخون في العلم لا يعلمون البتة وإنما يقولون: آمنا به كل من عند ربنا، فليس لهم فضيلة على ما سواهم في المتشابه.

فما فضيلة أهل العلم الراسخين فيه في المتشابه إذا كانوا كعوام المسلمين إنما يعلمون المحكم، والمتشابه جميعه يقولون فيه آمنا به كل من عند ربنا؟ هذا فيه إبطال لمزية أهل العلم في العلم، والمحكمات قلنا إن معناها هي ما تضح معناه وبانت دلالتها، والمتشابه ما خفي معناه ولم تتضح دلالاته.

فإذن على قول من قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون. فهذا فيه إبطال لمزية أهل العلم كما حرره ابن عطية رحمه الله تعالى والخطابي وأجادا في ذلك؛ في هذا البيان، وهذا يعني أن الراسخ في العلم يعلم.

وإذا كان كذلك فهذا يشكل على كثيرين تركيب الآية ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ كيف يكون التركيب على هذا الوجه؟ فنقول: قال أئمة التفسير على هذا الوجه يكون التركيب ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧] يعني حالتهم أنهم يقولون آمنا به، فيعلمون مع الإيمان به ويقولون كل من عند ربنا؛ لأجل أنه ليس في قلوبهم شك من ورود المتشابه، وأما ضعف الإيمان وأما ضعف العلم فقد يكون في قلوبهم شك من وجود المتشابه في القرآن، كما فعل صبيغ بن عسل المعروف في زمن عمر حيث كان يتبع ﴿وَالَّذَرِيَّتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات]، ويشكك الناس بها، فإذا ضعف العلم ربما وقعت الشبهة في القلب من صحة القرآن، أما الراسخون في العلم فيعلمون ويقولون آمنا به كل من عند ربنا، فليس في قلوبهم شك ولا شبهة من ورود المتشابه في القرآن لأنهم يعلمون أن المتشابه في القرآن لأجل ابتلاء الناس.

هذا خلاصة معنى الآية ومعناها مهم في هذا الموضع.

قال: (وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ») فإذا الواجب على الموحّد، الواجب على المسلم، أنه إذا ضبط المحكمات في التوحيد بأنواعه وفي الشريعة فإنه إذا أتى من يتبع ما تشابه منه فإنه يجب عليه أن يعمل شيئين:

الأول: الحذر كما أوصى النبي ﷺ بقوله: (أُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ) والحذر هذا يوجب المفاصلة في القلب بأن لا يصغي إلى حديثه ولا يجعل أحدا يلبس عليه دينه، هذا الأول.

والثاني: يجب عليه أن يقول: آمنا به كل من عند ربنا، فيرجع سبب الإشكال إلى جهله، وأما الآية في نفسها فواضحة يعلمها الراسخون في العلم.

ولهذا مثلا في باب التوحيد يأتيك من يحتج بالمتشابهات، مثلا وربما مجالها سيأتي؛ ولكن لإيضاح المقام يقول في قول الله جل وعلا: ﴿وَوَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، فهذا فيه دليل على تأثير

الصالح فيما بعد، أو يقول الشهداء أحياء وأنت لا تسأل ميتاً إنما تسأل حياً بنص القرآن هم أحياء لقوله ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [البقرة: ١٥٤]، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ونحو ذلك.

فإذن هناك احتجاجات في توحيد العبادة بأي من القرآن، وفي توحيد الأسماء والصفات بأي من القرآن وهكذا، حتى إن أهل شرب الخمر -والعياذ بالله- وأهل الربا ونحو ذلك من الموبقات وجدوا لهم بعض المشتبهات فاحتجوا بها.

فالموحد المسلم يحرص تمام الحرص على أن يحذر ممن يوقع في قلبه الشبهة، ولهذا انتبه لقوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾، فاحذر أشد الحذر من أن يوقع أحد في أذنك شبهة تبقى ولا تستطيع الرد عليها، ثم ينميها الشيطان حتى يوقع في القلب الزيغ.

ولهذا قال بعض السلف: لا تصغي إلى ذي هوئى بأذنيك فإنك لا تدري ما يوحى إليك.

إذا كان الرجل غير محكم العلم قوي لا يجلس مع أهل الشبه، يحذر؛ لأن السلامة في الدين أعظم ما ينبغي الحرص عليه.

قال الشيخ رحمه الله هنا (مِثَالُ ذَلِكَ): الآن الجواب المجمل اتضح وأنه في كل مسألة ترجعه إلى المحكم إذا أتى بشبهة فترجعه إلى المحكمات، وذكرت لك أنواع المحكمات في القرآن من الآيات، فإذا أتى أحد بشيء من المشتبهات فأنت ترجعه إلى نوع من الآيات المحكمات فتبطل شبهته، ولو شبه وشبه فتقول له: ما عندي من الاستدلال محكم بين لا يستطيع أحد أن يدفعه وما أتيت به شبهة، فأنا أو من أن الجميع من عند الله؛ ولكن لا أترك المحكم للمتشابه؛ لأن هذا طريقة أهل الزيغ. فتمسك بها فإن هذه من أعظم الفوائد والعوائد.

قال الشيخ رحمه الله بعد ذلك: (مِثَالُ) مثال تطبيقي لما ذكرنا، الجواب المجمل عرفناه بالاستمساك بالمحكم في ورود المتشابه، إذا أتى استدلال متشابه ما عرفت الجواب عليه، أو جاوبت فأورد عليك شبهة ثانية تتمسك بالمحكم واترك الإصغاء للمتشابه.

قال: (مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس]) استدلل هنا المشرك بهذه الآية ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الذين آمنوا وكانوا يتقون] ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس] الآية دلت على أن الأولياء لهم منزلة عند الله جل وعلا لأنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وأنهم الذين آمنوا وكانوا يتقون وأن لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة، معنى ذلك أن الولي له المنزلة العظيمة عند الله جل وعلا.

ثم يستدل بأن الشفاعة حق، الشفاعة حق فيقول هنا: الولي له جاه وله حرمة وله منزلة عند الله جل وعلا، والشفاعة حق، والأنبياء لهم جاه أيضا والمنزلة العظمى عند الله جل جلاله، فكيف تجعل من سأل الأولياء من الأموات أو سأل بعض الأنبياء من الأموات ودعاهم يكون مشركا مع منزلتهم الرفيعة عند الله، والشفاعة حق والمنزلة لهم ثابتة؟

فهنا هذه شبهة يأتي جوابها تفصيلا؛ لكن إذا وقعت هذه الشبهة في القلب، أو وقعت على الأذن وعرضت على القلب، فكيف يكون الجواب؟ إذا لم تعرف الجواب التفصيلي -هذه شبهة عظيمة- فماذا تقول؟

تقول: ما عندي من العلم محكم، وهذه محتملة لأنه هو دخل فيها باستدلال؛ لأن الأولياء الله جل وعلا بين أن لهم فضل ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، أن الله أكرمهم واستدل بهذا الإكرام على أن لهم جاها عند الله جل وعلا، وهذا النوع صار متشابها؛ لأنه جعل الفضل الذي آتاه الله جل وعلا الأولياء أو الشهداء أو الأنبياء بعد مماتهم دالا على الجاه، وعلى أن هذا الجاه لا يُرد إذا توسطوا به، فتلاحظ أنه أدخل أشياء زائدة عن معنى الآية، فالآية فيها اشتباه في المعنى؛ لكن إذا فسرها أهل العلم أوضحوا معنى ذلك.

فإذن هنا يأتينا رد ذلك تفصيلا؛ لكن هنا كيف ترد عليه فتقول: ما عندي محكم وهو أن الله جل جلاله بين أن المشركين الذين كفرهم النبي ﷺ وقتلهم إنما أرادوا الزلفى إنما أرادوا القربى، وهم ما توجهوا إلا للأولياء ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، فأولئك تقربوا للأولياء لماذا؟ لأجل الزلفى فهذه محكمة واضحة المعنى، كذلك بيان أن المشركين كانوا يقرون بالربوبية وأنهم مشركون، وسبب شركهم -مع عبادتهم وطاعتهم بأشياء كما ذكرنا- سبب الشرك هو طلب الشفاعة، كما قال جل وعلا: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤٣] قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴿[الزمر]، فنفاها عنهم فهذا أصل.

كذلك النوع الثالث من الآيات المحكمات التي فيها بيان أن الله جل جلاله حكم على من آله عيسى بالكفر ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

إذن فهو يورد الشبهة فأنت تورد عليه المحكمات، المحكمات واضحة المعنى؛ لكن هذه الشبهة التي أوردتها في هذه الآية تلاحظ أن الاستدلال بها فيه مقدمات، فقال جل وعلا: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فهو يأتي ويقول هذا معناه أن لهم جاه عند الله، تلاحظ أن هذا الاستنتاج هذا اتباع للمتشابه؛ لأن الآية تدل على أنهم مكرمون وليسوا أصحاب جاه؛ لأن الآية فيها ما أعطاهم الله

جل وعلا من الفضل؛ لكن أن لهم جاها هذه لم تأت في الآية، فجعل من تبع المتشابه هناك تلازما بين المكانة والرفعة وبيّن أن يكون لهم جاها، ما معنى الجاه؟ الجاه معناه إذا توسط فلا يرد، فجعل هذه ملازمة لهذه وهذا لاشك أنه اتباع للمتشابه؛ لأنه ليست دلالة الآية على ذلك.

فإذن هذا مثال لحجة يُدلي بها المشترك فإذا أدلى بهذه الحجة فتدغمه بالمحكمات الكثيرة.

قال هنا: (أَوْ ذَكَرَ كَلَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ) يعني لا تفهم معناه الصحيح، لا تستطيع أن توضح له كلام المفسرين فيه كلام أهل العلم فيه إبطال ما أرد من الاستدلال، قال: (فَجَاوِبُهُ) يعني أجبه (بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ [لَنَا فِي كِتَابِهِ] أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِغْبٌ يُتْرَكُونَ الْمُحْكَمَ وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ).

وَمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْرُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٧]، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيْنَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ. يعني ليس له معنيان؛ لأن المشركين عبدوا غير الله للزلفى قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] هذا بين واضح لا يحتاج إلى مقدمات في الاستدلال، كذلك قولهم: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ فهم طلبوا الشفاعة أيضا هذا أمر بين واضح.

قال الشيخ رحمه الله: (وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيْنَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ).

وَمَا ذَكَرْتُهُ لِي أَيُّهَا الْمُشْرِكُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ) هذا هو الذي يجب به الموحد إذا أدلى أحد بشبهة تقول: أنا لا أعرف المعنى. وهذا ليس بعيب، وأن تكون لا تعلم بعض الآيات؛ لأن العلم واسع فتقول: أنا لا أعرف معنى هذه الآية الصحيح؛ لكن أعلم أن المحكم هو كذا وكذا؛ (وَلَكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَتَنَاقَضُ)، لم؟ لأن القرآن كله من عند الله جل وعلا وهو محكم وكله حق والحق لا يناقض حقا؛ بل يؤيده ويدل عليه.

قال: (وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُخَالِفُ كَلَامَ اللَّهِ ﷻ) لأن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذا ثبت سنته وصارت مقبولة محتجا بها فإنها مبينة للقرآن ودالة عليه، كما قال جل وعلا: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فأنزلت السنة وكان جبريل يأتي النبي ﷺ بالسنة كما يأتيه بالقرآن لبيان معنى الذكر، تارة يكون بيانا لفظيا وتارة بيانا عمليا، فكلام النبي ﷺ لا يخالف ما جاء في القرآن؛ لكن التوفيق بين هذا وهذا تقول: أنا أجهله. تقول: كلام النبي ﷺ هو بين لا يخالف كلام الله جل وعلا، وكلام الله جل وعلا لا يناقض كلامه جل وعلا؛ ولكن التوفيق بين هذه الآية وهذه الآية رد هذا المتشابه إلى المحكم حتى يتضح المعنى هذا لا أعلمه أنا، وإنما يعلمه الراسخون في العلم؛ لكن ما عندي من العلم بالتوحيد هذا بين محكم لا يستطيع أحد أن يرده أو يشكك في دلالة.

قال رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك في نهاية هذا الجواب المجمل: **(وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى)** تحتاج إلى التوفيق بالتخلص؛ هنا التوفيق يأتي بتخلص العبد من هواه وتخلص العبد من رؤيته لعقله ونفسه.

بعض الناس يأتي للمتشابه ويخوض فيه؛ لأن عقله جيد، يقول: أنا عقلي ليش ما أحاول أفهمها؟ ليش؟ ما أفهم؟ أنا أفهم، فيدخل في المتشابه يغوص ويغوص فيخرج منه أشياء يضلُّ بها، كما قال جل وعلا: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني ابتغاء تفسيره، فيخوض في المتشابه المشكل المعنى رغبة وطلباً للتفسير فيضل في التفسير فيعتقد أن تفسيره صواب وأن فهمه للآي صواب وفهمه للسنة صواب، فيكون ممن اتبع المتشابه وترك المحكم، والواجب عليه ألا يخوض في ذلك وأن يرد معناه إلى أهل العلم الراسخين فيه.

قال: **(وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى)** وإذا أردت الخير في هذا الباب فإياك ثم إياك من تعظيم عقلك وأن تقول: قد حصلت من العلم كذا وكذا، فتخوض في أشياء وتطعن بفهمك على فهم أهل العلم.

فإذا خالفت في فهمك فهم الراسخين في العلم فاعلم أنك لو استرسلت في فهمك فإن هذا من اتباع المتشابه؛ لأننا نقطع بأن الراسخين في العلم يعلمون المعنى، ولا يمكن أن يكون المعنى مفقوداً من الراسخين في العلم وأن يؤتاه من ليس براسخ في العلم؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

قال: **(وَلَكِنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى، وَلَا تَسْتَهْوِنُهُ؛ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت])**، يحتاج إلى صبر؛ لأن النفس تُنازع -خاصة طالب العلم أو الذي قرأ عنده قراءات وثقافات وأشباه ذلك - تنازعه نفسه في حل كل إشكال، تنازعه نفسه في الدخول في الاستدلال كل متشابه، ولهذا تجد بعض طلبة العلم الآن أو بعض المنتسبين للعلم والقراء تجد أنهم يوردون إشكالات كثيرة، فالعالم يرد عليهم بالمحكمات ولا يضطرب لورود المتشابه؛ لكن من ليس براسخ في العلم إذا ورد المتشابه عنده فإنه يضطرب، لم؟ يضطرب لأنه لا يعرف عظمة المحكمات وكثرتها ووضوح معناها، فإن المحكمات في الأدلة والمحكمات في العقيدة والمحكمات في الأحكام هذه واضحة عند أهل العلم بينة ما يمكن أننا نضطرب معها، فقد يرد إشكال فنقول والله هذا مشكل نبحث عن جوابه ماذا قال أهل العلم في جوابه؛ لكن من لم يكون صابراً على الاكتفاء بالمحكمات فإنه سيدخل في المتشابهات متعجلاً وسيضل من حيث ظن أنه سيبحث أو سيحل الإشكال، ولهذا هنا لا بد في المتشابه من الصبر ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ مثل ما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ

وأجزل له المثوبة، تحتاج إلى صبر، كثيرين ما صبروا جاءتهم الشبه فاتبعوها ما صبروا، دخلوا فيها بأهوائهم وآرائهم وما صبروا، ولو صبر زمنا طويلا وتمسك بالمحكمات كان قد أدى الذي عليه.

قال: ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (٣٥) ولا شك أن الذي يستمسك بالمحكم في رد المتشابه فإنه قد أدى الذي عليه وامثل قول الله جل وعلا وخلص من الابتلاء والفتنة بالمتشابه، ويكون حاله -إذن- أنه ذو حظ عظيم؛ لأنه سلم من الابتلاء بذلك وسلم من الفتنة فنجح حيث لم يتبع المتشابه ورد المتشابه إلا المحكم.

ولا شك أن هذه كلمة ينبغي لك أن ترددها في مسائل العلم جميعاً، وخاصة المسائل التي يكون هناك فيها إلقاء للشبه في أمر توحيد العبادة وكذلك في أمور العقيدة بشكل عام:

فلا تجهل لها قدراً وخزناً شكوراً للذي يحيى الأناما
ونختم بهذا ونسأل الله جل وعلا أن ينور قلوبنا بالعلم الصالح النافع، وأن يجعلنا ممن يحذر من
المتشابهات ويفقه المحكمات، ويستعين بالله جل وعلا وبأمره كله.
اللهم لا حول لنا ولا قوة إلا بك فأنر قلوبنا بالإيمان، واجعلنا من الصابرين، نعوذ بك أن نضل أو
نضل أو نجعل أو يجعل علينا أو نزل أو نزل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

تأخر الوقت، الأسئلة في وقت لقاء قادم.

